«مصالح الفلسطينيين» على هامش زيارة نيكسون

كان البيان المصري ـ الاميركي المشترك الصادر في اعقاب زيارة نيكسون للقاهرة صدمة لبعض الفلسطينيين المراهنين على التسوية السلمية الجارية وعلى تبني الانظمة «التسووية» لقضيتهم • فقد جاء البيان الرسمي خاليا من اي ذكر لقضية الشعب الفلسطيني ، والترضية التي اعلنت بعد صدورالبيان بشكل هامشي وغير رسمي كانت في الواقع افدح من التجاهل الذي قصده البيان المشترك •

ويتضح من الطريقة التي صيغ فيها البيان ، ومن الطريقة التي اعلنت فيها «فقرة الترضية» ، ان المقصود من ذلك تثبيت الموقف الرسمي الاميركي بكامل سلبيته من قضية الشعب الفلسطيني ، على ان يلحق به مقطع لا يعني شيئا ولا يلزم اميركا بشيء ولكنه يشكل نوعا من «فك الاحراج» عن الرئيس المصري انور السادات • ويظهر ذلك تماما من القصة التي اخرجت بها «فقرة الترضية» وكانها الحقت بناء لطلب مصري خاص •

وفي اغلب الظن ان الاميركيين وافقوا على هذه الصيغة كتغطية شكلية للموقف المصري من غير ان تقيد حركتهم في التسوية ومخططاتهم لها فكانهم اخذوا منها ايضا موافقة مصرية على تصورهم هم «لمصالح الفلسطينيين» •

هذا من حيث الشكل • اما من حيث المضمون فان «فقرة الترضية» مناقضة تماما حتى للتصور الفلسطيني القابل بالتسوية على اساس «الاعتراف بحقوق شعب فلسطين» ، والقابل بالذهاب الى مؤتمر جنيف ولكن ليس على اساس قرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي يتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني على انها قضية لاجئين وليس قضية شعب له حق العودة الى وطنه وتقرير مصيره على ارضه •

ذلك ان «فقرة الترضية» التي ادخلت على هامش البيان ، وقيل انها اسقطت من البيان ، لا تعترف بحقوق لشعب فلسطين بل بمصالح للفلسطينيين ضمن مصالح بقية شعوب المنطقة ومنها اسرائيل طبعا وفي المقام الاول ، ولا تعترف بهذه المصالح الا ضمن التصور المرسوم في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي يعتبر باجماع الفلسطينيين على اختلاف فصائلهم ومشاربهم قرارا تصفويا مرفوضا ، او على الاقل مرفوضة فيه الجملة التي تتحدث عنهم كلاجئين •

وقد بدا واضحا وجليا ان قبول المفاوض المصري بهذه الصيغة «التهريبية» انما هو دليل على ان السياسة المصرية حريصة على صداقتها الجديدة مع الولايات المتحدة اكثر من حرصها على حقوق شعب فلسطين •

وليس هناك من شك في ان السياسة المصرية قد نجحت في ترويض الموقف الفلسطيني قبيل زيارة نيكسون وادخال المجلس الوطني الفلسطيني في مزاج التسوية والاعتدال ، لانه لولا ذلك لكان من الصعب ان يمر هذا التجاهل والتحريف للموضوع الاساسي في المشكلة •

فقد كانت ليونة الموقف الفلسطيني امرا مطلوبا بشدة من السياسة المصرية كشاهد على صواب اتجاهها ، كما شهدته من قبل على اتفاقية الفصل بين القوات يوم اعلن الرئيس السادات بنفسه انه وقع الاتفاقية بحضور السيد ياسرعرفات •

اما سوريا فليست بحاجة الى شهادة فلسطينية لانها تستقل بالمظلة المصرية بكامل الشهادات التي تحملها !

سليمان الفرزلي